المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

# ملامح سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

## 2011-2014م

أغسطس 2016م | الإصدار الأول

سلسلة تقارير معرفية

# ملخص تنفيذي

يهدف تقرير ملامح سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2011-2014م إلى تزويد متخذي القرار وواضعي السياسات بأحدث وأهم مؤشرات إحصاءات العمل التي توضح قدرة دول المجلس على المشاركة بفعالية في الاقتصاد الخليجي، وإنعاش نموها الاقتصادي، وقد استخدم أسلوب التحليل الوصفي البسيط في عرض المعلومات الإحصائية من خلال بعض الجداول الإحصائية والأشكال البيانية والنسب والمعدلات وبعض المقارنات للفترة 2011-2014م لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن أهم وأبرز مؤشرات إحصاءات العمل بدول المجلس التي أظهرها هذا التقرير هي:

| | |
|---|---|
| 50 مليون نسمة | إجمالي سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2014م، يشكل سكان المملكة العربية السعودية ما نسبته حوالي 60.8 %. |
| % 2.9 | متوسط معدل النمو السكاني في دول المجلس خلال الفترة 2011-2014م. |
| % 58.9 | نسبة الذكور في دول مجلس التعاون في عام 2014م [1] . |
| % 76.3 | نسبة السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في دول مجلس التعاون عام 2014م1. |
| معدل المشاركة الاقتصادية | للمواطنين يعتبر متدنياً في دول المجلس، حيث بلغ المعدل في المملكة العربية السعودية 41.2 %، و45.7 % في دولة الكويت، و48.4 % في مملكة البحرين، و51.9 % في دولة قطر عام 2014م. |
| المملكة العربية السعودية | سجلت أعلى مستوى للفجوة النوعية بين المواطنين في معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في دول المجلس (47.3 %)، ودولة الكويت الأدنى (16.6 %) في عام 2014م. |
| دولة قطر | الأقل بطالة بين المواطنين في دول المجلس (0.9 %)، وبلغ معدل البطالة للمواطنين 11.7 % في المملكة العربية السعودية، و5.0 % في دولة الكويت، و3.6 % في مملكة البحرين في عام 2014م. |
| % 32.8 | معدل البطالة للإناث المواطنات مقابل 5.9 % للذكور في المملكة العربية السعودية في عام 2014م. |

[1] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها

| | |
|---|---|
| **البطالة الوطنية** | تركزت في الفئة العمرية (20-24 سنة) في كل من دولة قطر ودولة الكويت (41.6 % و 37.9 % على التوالي)، فيما تركزت النسبة الأكبر في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية في الفئة العمرية (25-29 سنة) (38.8 % و32.2 % على التوالي) خلال عام 2014م. |
| **17 مليون** | مشتغل في مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2014م[2]. |
| **% 14.4** | زيادة في حجم العمالة الوافدة ما بين عامي 2011 و 2014م، حيث يعتبر سوق العمل الخليجي جاذباً للعمالة الوافدة (حوالي 12 مليون مشتغل وافد)، أي ما نسبته 65.9 % في عام 2014م. |
| **% 80.5** | من العمالة الوطنية في مجلس التعاون من الذكور، و 38.0 % منها في الفئة العمرية (25-34 سنة) في عام 2014م. |
| **% 77.9** | من العمالة الوطنية من حملة الثانوية العامة فأعلى، و 62.0 % من العمالة الوافدة في المستويات التعليمية الأقل من الثانوي خلال عام 2014م. |
| **مجموعات المهن الرئيسية** | تباين تركز العمالة الوطنية في مجموعات المهن الرئيسية في دول المجلس، 39.6 % في مهن الخدمات والبيع في المملكة العربية السعودية، 30.2 % و 28.6 % في مهن الاختصاصيين في كل من دولة قطر ودولة الكويت على التوالي، فيما توزعت العمالة الوطنية في مملكة البحرين بشكل متقارب نسبياً على مجموعات المهن عدا مهن الزراعة وصيد الأسماك والحرفيين في عام 2014م. |

ولمزيد من التحليل لبيانات قوة العمل والتعرف على خصائصها وسماتها، لا بد من التنويه إلى أن بيانات سوق العمل المتوفرة لم تُمكن من المزيد من التحليل والمقارنات خاصة في غياب بيانات بعض دول المجلس.

[2] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها

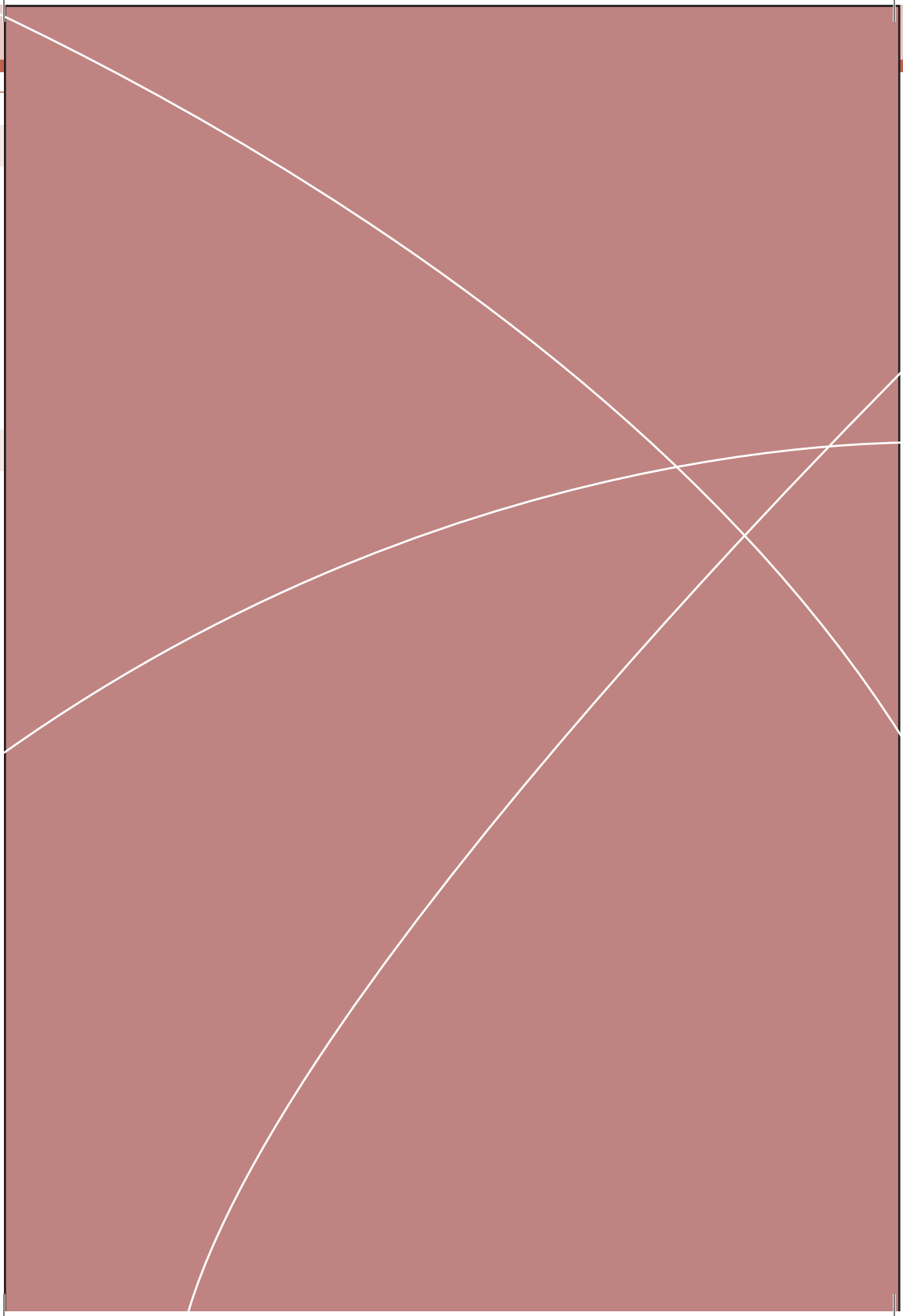

## قائمة الجداول


| | |
|---|---|
| جدول 1: السكان حسب فئات العمر العريضة في دول مجلس التعاون، 2014م | 7 |
| جدول 2: التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية ومجموعات المهن الرئيسية في دول مجلس التعاون، 2014م | 11 |
| جدول 3: التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية وقطاع النشاط الاقتصادي الرئيسي في دول مجلس التعاون، 2014م | 12 |


## قائمة الأشكال البيانية


| | |
|---|---|
| شكل 1: السكان في دول مجلس التعاون، 2014م | 6 |
| شكل 2: التوزيع النسبي للسكان حسب النوع في دول مجلس التعاون، 2014م | 6 |
| شكل 3: نسبة السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون، 2011-2014م | 6 |
| شكل 4: معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب الجنسية في دول مجلس التعاون، 2011-2014م | 7 |
| شكل 5: معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في بعض دول العالم، 2014م | 8 |
| شكل 6: معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للمواطنين حسب النوع في دول مجلس التعاون، 2011-2014م | 8 |
| شكل 7: إجمالي المشتغلين حسب الجنسية في مجلس التعاون، 2011-2014م | 9 |
| شكل 8: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنسية وحسب النوع للمواطنين في مجلس التعاون، 2014م | 9 |
| شكل 9: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنسية وفئات العمر في دول مجلس التعاون، 2014م | 10 |
| شكل 10: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنسية والمستوى التعليمي في مجلس التعاون، 2014م | 10 |
| شكل 11: معدل البطالة الوطنية حسب النوع في دول مجلس التعاون، 2011-2014م | 13 |
| شكل 12: معدل البطالة في بعض دول العالم، 2014م | 14 |
| شكل 13: التوزيع النسبي للمتعطلين المواطنين حسب فئات العمر في دول مجلس التعاون، 2014م | 15 |
| شكل 14: التوزيع النسبي للمتعطلين المواطنين حسب المستوى التعليمي في دول مجلس التعاون، 2014م | 15 |

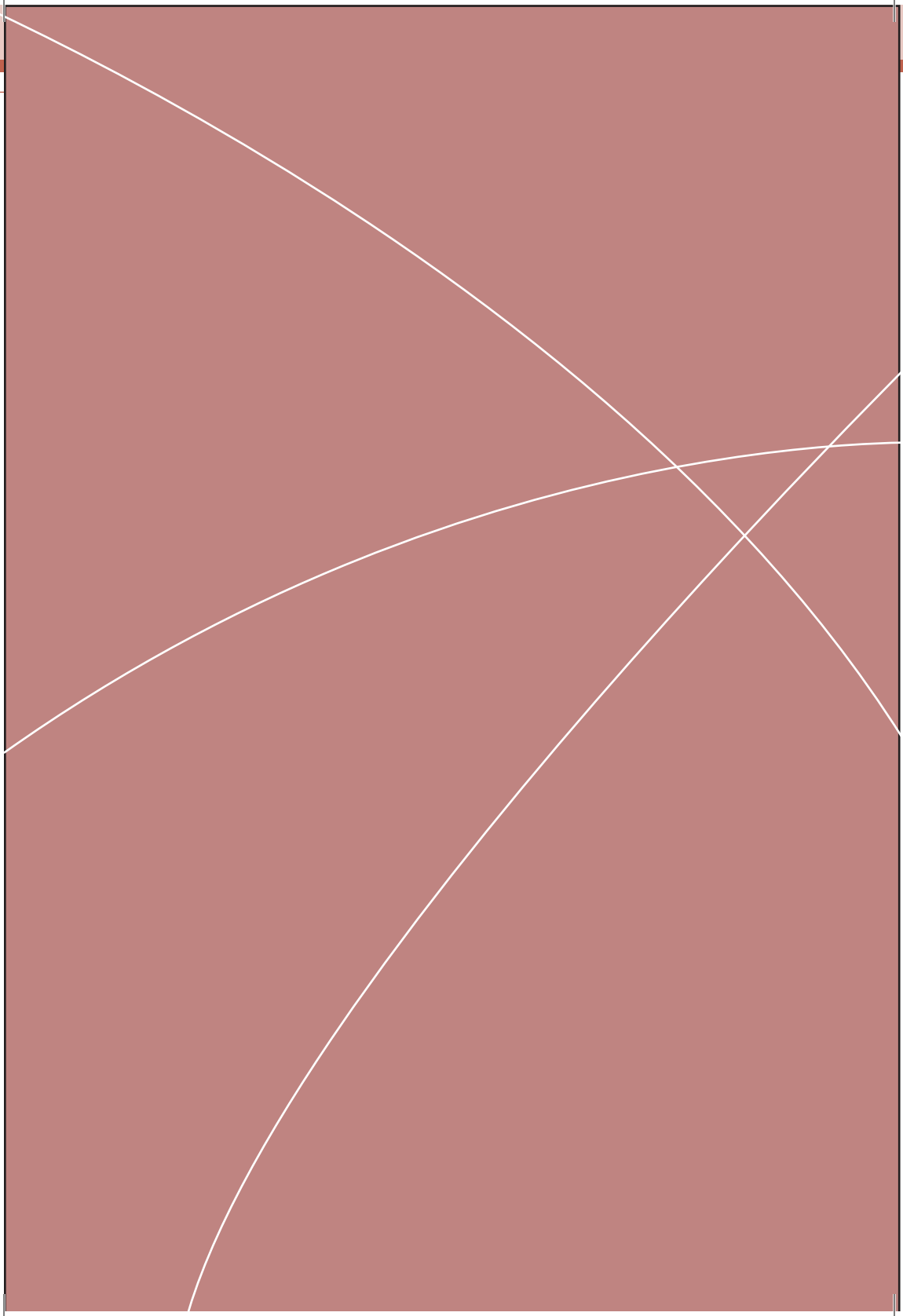

## الرموز المستخدمة في الجداول

( – ) لا يوجد، القيمة صفر

## تنويه للمستخدمين

- بيانات المشتغلين في مملكة البحرين للأعوام 2011-2014م هي أرقام تقديرية مبنية على التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت والرقعة الزراعية 2010م.
- بيانات المتعطلين في مملكة البحرين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ويتم تسجيل المواطنين فقط.
- بيانات المشتغلين في دولة قطر لا تشمل المشتغلين المتغيبين غياباً مؤقتاً.
- بيانات عامي 2012م و2013م لدولة الكويت هي بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت 2011م.
- هناك اختلاف في التصنيف المعياري الدولي للمهن المستخدم في دول مجلس التعاون، لذا تم دمج العاملين في مهن البيع مع مهن العاملين في البيع والخدمات.
- يوجد هناك اختلاف طفيف في مجاميع بعض الجداول وذلك بسبب عملية التثقيل (الترجيح) والتقريب، خاصة بيانات المسوح بالعينة.
- البيانات الواردة في التقرير تعود للأعوام 2011-2014م كما وردت من الدول حتى تاريخ 14 أبريل 2016م، ما لم يرد خلاف ذلك داخل التقرير.
- دول المجلس أو الدول الأعضاء أو دول مجلس التعاون: تعني حيثما وردت في التقرير "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".
- الدول التي لا تتوفر بياناتها لم ترد في الأشكال البيانية والجداول.
- تم ترتيب الدول وفقا للترتيب الأبجدي باللغة العربية.

12.76
0.87
36
4
12.7
2
98
7.9
3
36
0.67
4.6
5
8
12.76
0.87
36
4
12.7
2
36
98
7.9
8
0.67
4.6
12.76
0.87
36
4
12.7
2
3
36
98
7.9
0.67
4.6
5
98
7.9
8
12.76
0.87
36
4

# مقدمة

يتسم سوق العمل في دول مجلس التعاون بسمات مشتركة وأيضاً باختلافات وتباينات تجعله يواجه تحديات وصعوبات تتمثل في زيادة حجم العمالة الوافدة والارتفاع في معدلات البطالة بين المواطنين، خصوصاً بين فئة الشباب، وارتفاع معدلات الإعالة، وطبيعة بيئة العمل وجودته، والأجور والرواتب والمكافآت، والعديد من المواضيع الأخرى المتعلقة بهذا القطاع. كما يتسم سوق العمل في دول مجلس التعاون بكونه متغير باستمرار وبسرعة كبيرة.

وتشكل العمالة الوافدة تحدياً كبيرا لدول مجلس التعاون، حيث تعتبر مكوناً أساسياً في سوق العمل لدول المجلس، مما يدفعها إلى المزيد من العمل لمواجهة التحديات والتخفيف من الآثار السلبية على العمالة الوطنية، وخاصة الباحثين عن عمل.

وتأتي أهمية دراسة وتحليل إحصاءات سوق العمل في دول مجلس التعاون في التعرف على مدى قدرة هذه الدول على المشاركة بفعالية في الاقتصاد الخليجي، وعلى إنعاش نموها وأداءها الاقتصادي وتعزيز قدرتها على التغلب أو التكيف مع الأزمات الاقتصادية التي قد تحصل في المستقبل والذي يعتبر الكادر البشري – وخاصةً القوى العاملة – العنصر الأساس فيه، حيث يعد توفير الكادر البشري الكافي كماً وكيفاً في جميع مجالات الحياة الأساس في تنمية المجتمعات.

وللتعرف على احتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون، لابد من مزيد من التحليل لبيانات قوة العمل والتعرف على خصائصها وسماتها، والتي تقودنا إلى وضع استراتيجية وخطة عمل لإحلالها بالعمالة الوطنية، والتي بدورها تؤدي إلى حل لمشكلة البطالة الوطنية في دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى ربط مخرجات التعليم بسوق العمل. ولا بد من التنويه إلى أن بيانات سوق العمل المتوفرة لم تُمكن من المزيد من التحليل والمقارنات خاصة في غياب بيانات بعض دول المجلس.

واستعرض التقرير ملامح العرض في سوق العمل الخليجي من خلال أهم سمات العمالة والبطالة في دول المجلس حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، مثل العمر، النوع، الجنسية، المستوى التعليمي، المهنة، والنشاط الاقتصادي.

## السكان والقوى العاملة

- بلغ إجمالي سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2014م حوالي 50 مليون نسمة كما هو موضح في (شكل 1).
- شكل سكان المملكة العربية السعودية ما نسبته 60.8 %، وسكان دولة الإمارات العربية المتحدة 16.6 %، وسكان سلطنة عُمان 8.0 %، وسكان دولة الكويت 7.6 %، وسكان دولة قطر 4.4 %، فيما يمثل سكان مملكة البحرين 2.6 % من إجمالي سكان دول المجلس.
- بلغ معدل النمو السكاني في دول مجلس التعاون ما يقارب 2.9 % سنوياً خلال الفترة 2011-2014م، وتباين المعدل بين دول المجلس خلال الفترة نفسها، حيث بلغ 8.5 % في دولة قطر، و6.7 % في دولة الكويت، و6.4 % في سلطنة عُمان، و 3.2 % في مملكة البحرين، و2.4 % في المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع نسبة الذكور مقارنة بالإناث (58.9 % من الذكور) في دول مجلس التعاون، حيث بلغ عدد الذكور حوالي 24.5 مليون نسمة مقابل 17.1 مليون من الإناث[3] ، ويعود ذلك إلى تركيبة العمالة الوافدة والتي يشكل فيها الذكور الأغلبية.
- ثلاثة أرباع السكان في دول مجلس التعاون (76.3 %) في الفئة العمرية المنتجة اقتصادياً (15 سنة فأكثر)، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في دول المجلس، حيث بلغت نسبة السكان 15 سنة فأكثر 85.4 % في دولة قطر، و79.5 % في مملكة البحرين، و77.8 % في سلطنة عُمان، فيما كانت النسبة في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية (78.2 % و75.1 % على التوالي) (جدول 1).

شكل 1: السكان في دول مجلس التعاون، 2014م

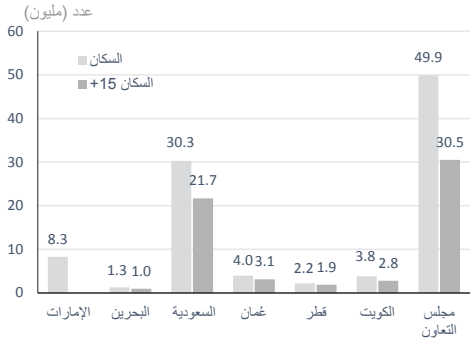


شكل 2: التوزيع النسبي للسكان حسب النوع في دول مجلس التعاون، 2014م

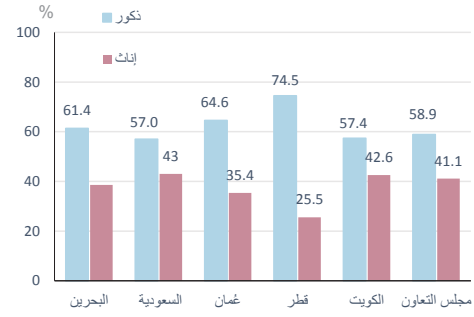


شكل 3: نسبة السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون، 2011-2014م

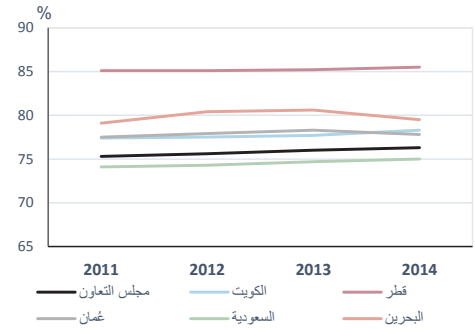


[3] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها

- ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2011-2014م، ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع في دولة قطر حيث ارتفعت نسبة السكان في سن العمل نقطتين مئويتين ما بين عام 2011م وعام 2014م (شكل 3).

جدول 1: السكان حسب فئات العمر العريضة في دول مجلس التعاون، 2014م

| فئات العمر العريضة | البحرين | السعودية | عُمان | قطر | الكويت | إجمالي مجلس التعاون الخليجي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **السكان** (عدد) | **1,314,562** | **30,300,675** | **3,992,893** | **2,216,180** | **3,767,415** | **41,591,725** |
| المجموع (%) | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |
| أقل من 15 سنة | 20.5 | 25.0 | 22.2 | 14.5 | 21.7 | 23.7 |
| 15-64 سنة | 76.6 | 72.1 | 75.3 | 84.5 | 76.2 | 73.6 |
| 65 سنة فأكثر | 2.9 | 2.9 | 2.5 | 1.0 | 2.1 | 2.7 |

ولقياس الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون، ولمعرفة حجم قوة العمل أو العرض في سوق العمل، لابد من حساب معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي (قوة العمل/ عدد السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر).

- تقارب معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي للمواطنين في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر، بينما تنخفض في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2011-2014م، وهي تعكس تدني مشاركة المواطنين في النشاط الاقتصادي (المشتغلين أو المتعطلين) .

شكل 4: معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب الجنسية في دول مجلس التعاون، 2011–2014م

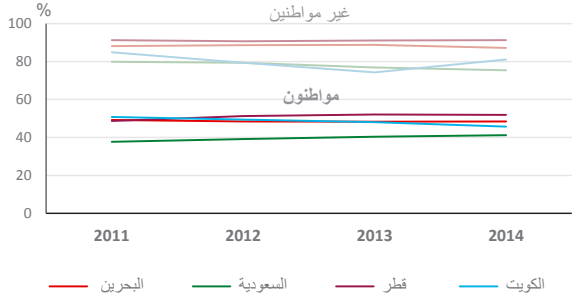

- تدني معدلات المشاركة الاقتصادية للمواطنين في دول مجلس التعاون مقارنة ببعض الدول التي تصنف ذات دخل مرتفع[4] ، حيث سجلت نيوزيلندا 67.8 %، وكندا 65.7 %، فيما كان معدل الاقتصادية لدول المجلس أقرب إلى بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر والأردن التي سجلت (49.3 %، و 43.6 %، و 39.9 % على التوالي) (شكل 5).

شكل 5: معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في بعض دول العالم، 2014م[5]

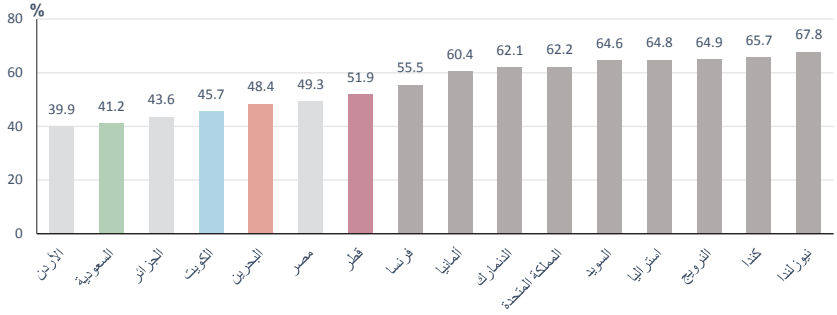


- فجوة نوعية بين المواطنين في دول مجلس التعاون فيما يتعلق بمعدلات المساهمة الاقتصادية، فقد سجلت المملكة العربية السعودية أعلى مستوى للفجوة النوعية (47.3%)، حيث يتدنى معدل مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي، وفي المقابل هناك ارتفاع نسبي في مساهمة الإناث في دولة الكويت (37.6%).

شكل 6: معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للمواطنين حسب النوع في دول مجلس التعاون، 2011–2014م

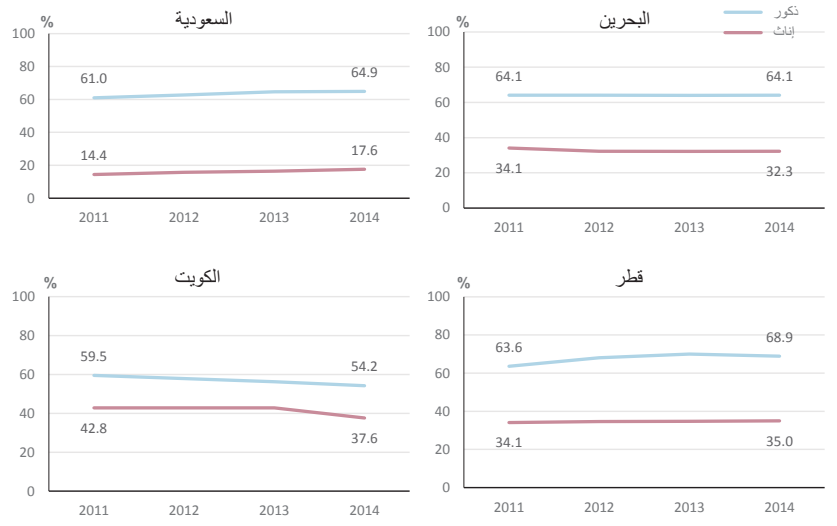


4 المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات التنموية، (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per Capita)، 2015م

5 المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 2015م

# سمات العمالة في سوق العمل

- بلغ حجم العمالة في دول مجلس التعاون حوالي 17 مليون عامل في عام 2014م[6]، وتشكل المملكة العربية السعودية النسبة الأكبر من إجمالي العمالة في دول المجلس 63.6%.
- أكثر من 11 مليون عامل وافد[7] في عام 2014م في دول مجلس التعاون، حيث شكلت العمالة الوافدة النسبة الأعلى مقارنة بالعمالة الوطنية (65.9%).
- ارتفع حجم العمالة الوافدة ما بين عامي 2011م و2014م بما نسبته 14.4% في دول المجلس، حيث يتسم سوق العمل الخليجي بكونه جاذباً للعمالة الوافدة من مختلف دول العالم وخاصة الآسيوية منها.
- ارتفاع نسبة المشتغلين من المواطنين بصورة ملحوظة بين الذكور (80.5% مقابل 19.5% للإناث).

شكل 7: إجمالي المشتغلين حسب الجنسية في مجلس التعاون، 2011–2014م

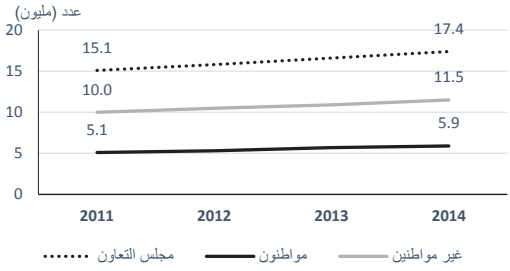


شكل 8: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنسية وحسب النوع للمواطنين في مجلس التعاون، 2014م

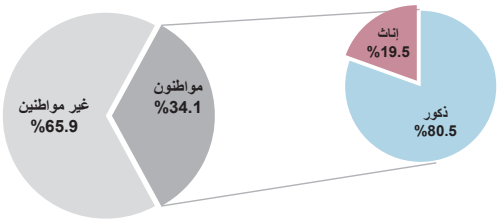


وللتعرف بشكل أكبر على خصائص وسمات العمالة في دول مجلس التعاون وخاصة الوطنية منها، وما يتعلق بها من استراتيجيات وطنية للتوطين وإحلال العمالة الوطنية في وظائف العمالة الوافدة، لابد من استعراض أهم خصائص المشتغلين من المواطنين ومقارنتها مع نظيراتها بين غير المواطنين.

[6] لا تشمل العمالة في دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها
[7] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها

## * فئات العمر

- تركز العمالة الوطنية في الفئة العمرية 25-34 سنة (38.0 %)، فيما تركزت العمالة غير الوطنية (الوافدة) في الفئة العمرية 30-39 سنة (38.5 %) (شكل 9).

شكل 9: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنسية وفئات العمر في دول مجلس التعاون، 2014م

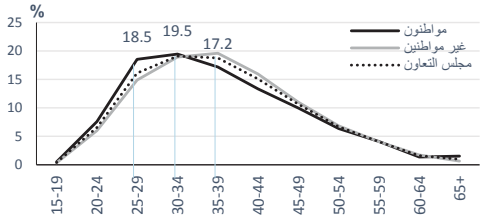


## المستوى التعليمي

- تركز العمالة الوطنية للأفراد المشتغلين المتعلمين حملة الثانوية العامة فأعلى (77.9 %)، فيما تركزت العمالة الوافدة في المستويات التعليمية الأقل من الثانوية العامة (62.0 %).

شكل 10: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنسية والمستوى التعليمي في مجلس التعاون، 2014م

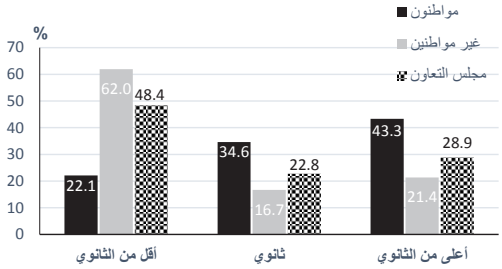


## المهنة الرئيسية

### * العمالة الوطنية

- تباين تركز العمالة الوطنية في مجموعات المهن الرئيسية حسب دول مجلس التعاون[8]، حيث:

– مملكة البحرين: توزعت العمالة الوطنية بشكل متقارب نسبياً على مجموعات المهن المختلفة، عدا مجموعة مهن الزراعة وصيد الأسماك والحرفيين والمهن المرتبطة بها ذات النسب المنخفضة جداً.

– المملكة العربية السعودية: تركز خُمسي العمالة الوطنية في مهن الخدمات والبيع (39.6 %)، يليها الفنيون ومساعدو الاختصاصيين والمهن الكتابية (19.2 % و16.8 % على التوالي).

– دولة قطر: تركزت العمالة الوطنية في مجموعتي مهن الاختصاصيين والمهن الكتابية (30.2 % و24.4 % على التوالي).

– دولة الكويت: تركزت العمالة الوطنية في مهن الاختصاصيين (28.6 %)، تليها المشرعين وكبار الموظفين والمدراء العامين (23.9 %)، ثم المهن الكتابية (24.2 %).

[8] تم دمج مهن العاملين في البيع والعاملين في الخدمات معاً وذلك بسبب اختلاف التصنيف المعياري الدولي للمهن المستخدم في دول مجلس التعاون

*** العمالة الوافدة:**

– مملكة البحرين: تركزت بشكل واضح في مجموعة المهن الأولية (42.2 %)، تليها مجموعة مهن الخدمات والبيع (33.1 %).

– المملكة العربية السعودية: تركزت في مهن الخدمات والبيع بالدرجة الأولى (39.4 %)، تليها مجموعة المهن الأولية (28.4 %).

– دولة قطر: تركزت في مجموعة مهن الحرفيين والمهن المرتبطة بها (34.8 %)، تليها المهن الأولية (21.5 %).

– دولة الكويت: تركزت في مجموعة المهن الأولية بالدرجة الأولى (32.5 %)، تليها مهن الحرفيين ومهن الخدمات والبيع (18.5 % و16.9 %).

جدول 2: التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية ومجموعات المهن الرئيسية في دول مجلس التعاون، 2014م

| المهنة الرئيسية | البحرين | | السعودية | | قطر | | الكويت | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مواطنون | غير مواطنين | مواطنون | غير مواطنين | مواطنون | غير مواطنين | مواطنون | غير مواطنين |
| **المشتغلون** (عدد) | **200,346** | **534,355** | **4,926,184** | **6,141,489** | **90,737** | **1,590,886** | **325,074** | **1,649,376** |
| **المجموع (%)** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** |
| المشرعون وكبار الموظفين والمديرون | 15.5 | 5.3 | 5.6 | 2.5 | 10.1 | 2.2 | 23.9 | 3.6 |
| الاختصاصيون | 13.2 | 5.5 | 10.6 | 14.5 | 30.2 | 8.2 | 28.6 | 8.5 |
| الفنيون ومساعدو الاختصاصيين | 12.6 | 3.8 | 19.2 | 5.2 | 15.6 | 5.1 | 15.5 | 5.9 |
| الكتبة | 18.9 | 1.8 | 16.8 | 2.1 | 24.4 | 4.0 | 24.2 | 4.0 |
| العاملون في مهن الخدمات والبيع[9] | 15.1 | 33.1 | 39.6 | 39.4 | 6.7 | 10.1 | 4.0 | 16.9 |
| العاملون في الزراعة وصيد السمك | 0.5 | 1.8 | 3.9 | 4.5 | 0.0 | 1.5 | 0.0 | 0.1 |
| الحرفيون والمهن المرتبطة بهم | - | - | - | - | 5.9 | 34.8 | 2.5 | 18.5 |
| مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع | 5.0 | 6.2 | 0.6 | 3.4 | 1.2 | 12.6 | 0.8 | 10.0 |
| العاملون في المهن الأولية | 17.7 | 42.2 | 3.7 | 28.4 | 5.8 | 21.5 | 0.4 | 32.5 |
| غير مبين | 1.5 | 0.2 | - | - | - | - | - | - |

9 تم دمج مهن العاملين في البيع والعاملين في الخدمات معاً وذلك بسبب اختلاف التصنيف المعياري الدولي للمهن المستخدم في دول مجلس التعاون

## النشاط الاقتصادي

### *العمالة الوطنية

- اختلاف تركز العمالة الوطنية في قطاعات الأنشطة الاقتصادية الرئيسية حسب الدولة (جدول 3):

– قطاع الزراعة: وباستعراض العمالة الوطنية في القطاع الزراعي، يمكن ملاحظة أن نسبتها في المملكة العربية السعودية (4.8 %) أعلى من نظيراتها في باقي دول المجلس.

– قطاع الصناعة: بلغت نسبة العمالة الوطنية التي تعمل في قطاع الصناعة (التعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية) في مملكة البحرين ودولة قطر (11.6 % و10.9 % على التوالي)، فيما كانت النسبة في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت (5.8 % لكل منهما).

– قطاع الخدمات: تركز العمالة الوطنية بشكل متقارب بين دول المجلس.

### *العمالة الوافدة

- تركز العمالة الوافدة بشكل واضح في قطاع الإنشاءات وقطاع أنشطة الأسر المعيشية وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، مع ملاحظة الاختلاف في تركزها في هذه القطاعات حسب الدولة:

– مملكة البحرين: تركزت في قطاع التشييد (27.6 %)، يليه قطاع الأسر المعيشية وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات (16.5 % و16.3 % على التوالي).

– المملكة العربية السعودية: تركزت في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة والتشييد (21.6 % و20.9 % على التوالي)، يليه قطاع الأسر التي تستخدم افرادا للعمل المنزلي (13.8 %).

– دولة قطر: تركزت في قطاع التشييد (39.9 %)، وقد يعود ذلك إلى حركة البناء والعمران المتزايد.

– دولة الكويت: وتختلف دولة الكويت في تركز العمالة الوافدة عن باقي دول المجلس، حيث تتركز في قطاعات الأسر المعيشية، والتشييد (18.4 % و 13.7 % على التوالي).

جدول 3: التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية وقطاع النشاط الاقتصادي الرئيسي في دول مجلس التعاون، 2014م

| قطاع النشاط الاقتصادي الرئيسي | البحرين | | السعودية | | قطر | | الكويت | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مواطنون | غير مواطنين | مواطنون | غير مواطنين | مواطنون | غير مواطنين | مواطنون | غير مواطنين |
| **المشتغلون (عدد)** | **200,346** | **534,355** | **4,926,184** | **6,141,489** | **90,737** | **1,590,886** | **325,074** | **1,649,376** |
| **المجموع (%)** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** |
| زراعي | 0.7 | 1.2 | 4.8 | 5.6 | - | 1.5 | 0.2 | 1.0 |
| صناعي | 11.6 | 12.6 | 5.8 | 10.8 | 10.9 | 14.1 | 5.8 | 18.3 |
| خدمي | 87.7 | 86.2 | 89.4 | 83.6 | 89.1 | 84.4 | 94.0 | 80.7 |

## المتعطلون في سوق العمل

**ومن أهم مؤشرات قياس التعطل هو معدل البطالة.**

- تباين معدلات البطالة للمواطنين بين دول مجلس التعاون، حيث بلغ المعدل عام 2014م في المملكة العربية السعودية (11.7 %)، ودولة الكويت (5.0 %)، ومملكة البحرين (3.6 %) ودولة قطر (0.9 %). ويلاحظ أن معدل البطالة في انخفاض في كل من دولة قطر ودولة الكويت.

- ارتفاع البطالة الوطنية لدى الإناث مقارنة بالذكور، وهناك فجوة تتعلق بالنوع، خاصة في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ معدل البطالة الوطنية للإناث في عام 2014م (32.8 %).

**التعريف الدولي:** يعرف المتعطلون حسب منظمة العمل الدولية، بأنهم «الأفراد ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر من القادرين على العمل وغير مشتغلين، ويبحثون عن العمل، ولديهم استعداد ورغبة له خلال الأسبوع السابق/ السبعة أيام لتاريخ جمع البيانات».

**التعريف الوطني:** أما تعريف المتعطلين في دول مجلس التعاون والتي تعتمد فيه بيانات التعطل على السجلات الإدارية، فهم « الأفراد المسجلون في المؤسسات الحكومية المعنية بأمور غير المشتغلين والباحثين عن عمل» على سبيل المثال وزارات العمل والتنمية الاجتماعية وسجل القوى العاملة، وغيرها.

شكل 11: معدل البطالة الوطنية حسب النوع في دول مجلس التعاون، 2011–2014م

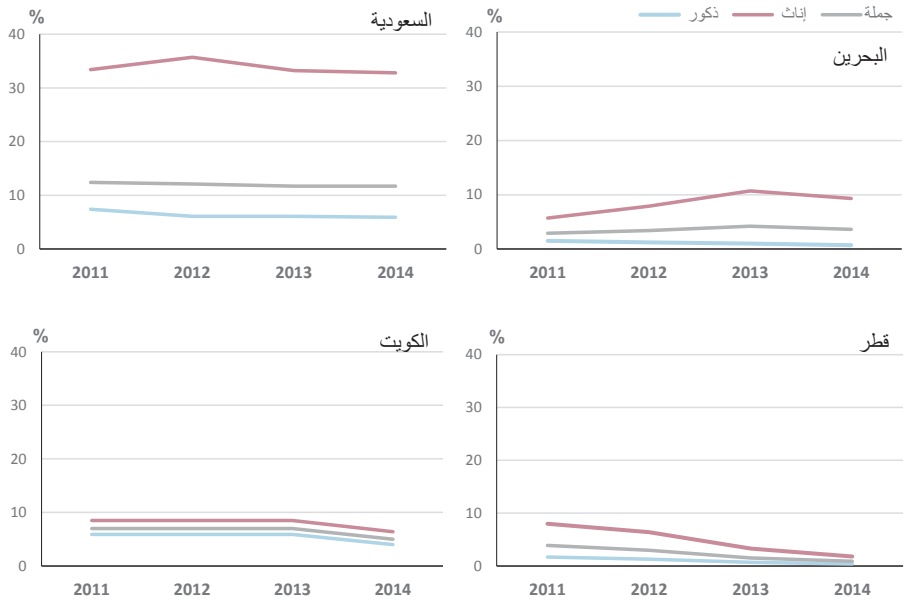

- وبمقارنة معدلات البطالة للمواطنين ببعض الدول، يلاحظ أن معدل البطالة في دولة قطر هو الأدنى (0.9 %) بين الدول المختارة ذات الدخل المرتفع (شكل 12)، كذلك كل من مملكة البحرين ودولة الكويت حيث تعتبر متدنية، بينما معدل البطالة في المملكة العربية السعودية هو الأعلى بين دول المجلس محل القياس إذ يبلغ (11.7 %) وهي أقرب إلى بعض الدول العربية مثل مصر والأردن والجزائر التي سجلت (13.0 %، و11.9 %، و10.6 % على التوالي).

شكل 12: معدل البطالة في بعض دول العالم، 2014م[10]

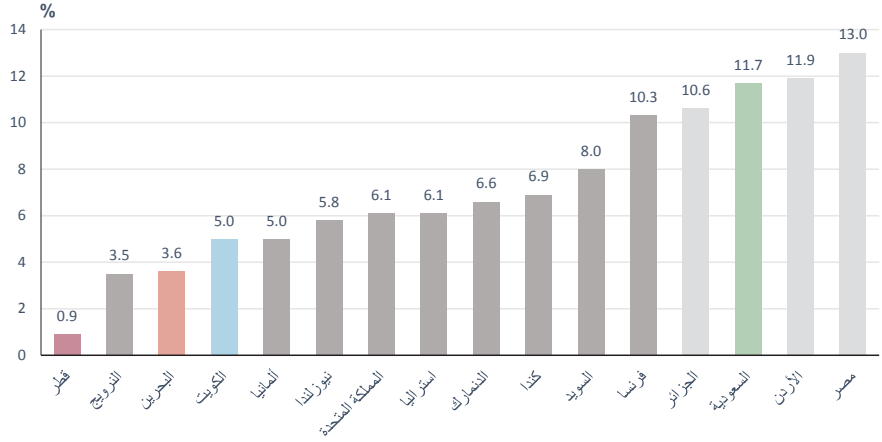


[10] المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 2015م

## فئات العمر

- تتركز البطالة الوطنية بما يقارب من 42 % في الفئة العمرية الشبابية (20-24) سنة في دولة قطر، وحوالي 38 % في دولة الكويت، فيما كانت النسبة الأكبر في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين في الفئة العمرية (25-29) سنة (38.8 % و 32.2 % على التوالي) (شكل 13).

شكل 13: التوزيع النسبي للمتعطلين المواطنين حسب فئات العمر في دول مجلس التعاون، 2014م

## المستوى التعليمي

- تركز المتعطلين المواطنين بين حملة المؤهلات الأعلى من الثانوية العامة في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت (63.4 % و 59.1 % و 52.3 % على التوالي)، فيما تركز المتعطلون المواطنون في دولة قطر في حملة الشهادة الثانوية (39.1 %) (شكل 14).

شكل 14: التوزيع النسبي للمتعطلين المواطنين حسب المستوى التعليمي في دول مجلس التعاون، 2014م

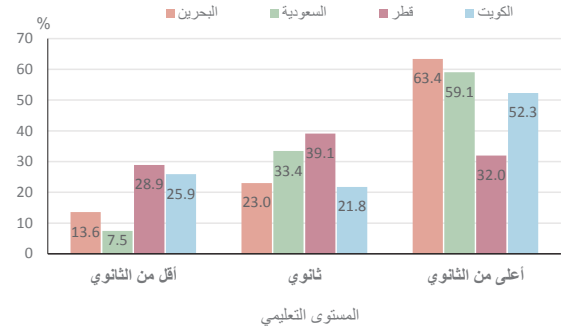

## مصادر البيانات


هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين في أرقام 2014م، مملكة البحرين

الهيئة العامة للإحصاء، مسح القوى العاملة/الجولة الثانية 2011-2014م، المملكة العربية السعودية

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، السجلات الإدارية 2011-2014م، سلطنة عُمان

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة إحصاءات القوى العاملة 2011-2014م، دولة قطر

الإدارة المركزية للإحصاء، مسح القوى العاملة 2014م، دولة الكويت

الإدارة المركزية للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2011م، دولة الكويت

المركز الإحصائي الخليجي، نشرة الإحصاءات السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،2010 - 2014م

البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات التنموية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2015م

منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، 2015م

منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، معدل البطالة، 2015م